TRINIDAD AND TOBAGO
National Commission for UNESCO
Celebrating 40 Years
1970 - 2010

اللجنة الوطنية لليونسكو في ترينيداد وتوباغو
15 شارع وينرايت، سانت كلير، ترينيداد، جزر الهند الغربية
الهاتف: (868) 622 0939 / 628 0711 / 622 8412
الفاكس: (868) 622 8909
البريد الإلكتروني: tntncunesco@tstt.net.tt
tntnatcom@yahoo.com

منظمه الامم المتحدة
للتربية والعلم
والثقافة

مشاورات المديرة العامة للجان الوطنية لليونسكو في أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن إعداد مشروع البرنامج والميزانية لفترة العامين 2012-2013 (36م/5)

تقرير

هيلتون ترينيداد ومركز المؤتمرات
بورت أوف سبين
ترينيداد وتوباغو

2010/7/7-5

الاثنين، 2010/7/5

أولاً - الافتتاح الرسمي للمشاورات (9.00 - 10.30 صباحاً)

قامت الأمينة العامة للجنة الوطنية لليونسكو في ترينيداد وتوباغو، السيدة سوزان شورلاند، بتقديم بنود جدول الأعمال بصورة موجزة.

وألقى رئيس اللجنة الوطنية لليونسكو في ترينيداد وتوباغو، السيد هارت إدواردز، كلمة ترحيب.

وتلا رئيس المؤتمر العام لليونسكو، السيد دافيدسون هيبورن (البهاما)، بياناً باسم اللجان الوطنية لليونسكو شكر فيه حكومة ترينيداد وتوباغو على استضافة هذا الاجتماع. وأشار السيد هيبورن إلى المشاورات السابقة التي جرت في مناطق أخرى وتحدث عن إعجابه الكبير بنموذج اللجان الوطنية. وأشار أيضاً إلى أن الكثير من اللجان الوطنية لا تحظى بالاعتراف الكافي، معرباً عن قناعته بأن هذه اللجان هي الركيزة الأساسية لصمود المنظمة. وحذر السيد هيبورن من عواقب اتخاذ القرارات بصورة أحادية ودعا إلى المزيد من الترابط والأنشطة المشتركة. وأخيراً، أبدى السيد هيبورن دعمه التام لجدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفاد في هذا الصدد بأنه من المزمع عقد جلسة خاصة لمنتدى اليونسكو للمستقبل بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية عقب انتهاء مشاورة اللجان الوطنية (2010/7/8)، موضحاً أن هذه الجلسة، التي ستُعقد بمشاركة رئيس وزراء سانت فنسنت وغرينادين، ستولي اهتماماً خاصاً للكاريبي.

وألقى السيد هانس دورفيل، ممثل المديرة العامة لليونسكو، السيدة إيرينا بوكوفا، بياناً موجزاً اعتذر فيه من المشاركين عن عدم تمكن المديرة العامة من المشاركة في الاجتماع. وتوجه السيد دورفيل بالشكر إلى حكومة ترينيداد وتوباغو لاستضافة هذا الاجتماع الذي ينعقد حسب رأيه عند مفترق طرق في ضوء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والغذائية والبيئية التي يواجهها العالم اليوم. إلى جانب ذلك، شدد السيد دورفيل على أن الوثيقة م/5 المقبلة ستكون آخر وثائق البرنامج والميزانية التي تصدر في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية لليونسكو، مضيفاً أن هذه الوثيقة تُعد في وقت أُسندت فيه إدارة اليونسكو إلى المديرة العامة الجديدة.

وأشار وزير التربية ورئيس اللجنة الوطنية لليونسكو في ترينيداد وتوباغو، الدكتور تيم غوبيسينغ، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أن اللجنة تحتفل هذه السنة بالذكرى الأربعين لإنشائها. واعتبر أن التنوع الثقافي نقطة قوة، لا نقطة ضعف، وأن هذا التنوع يشكل قوة حيوية للتنمية تتيح الحد من الفقر والقضاء عليه وتحقيق التنمية المستدامة. وبغية تعزيز التنوع الثقافي، تم تغيير اسم وزارة الفنون والثقافة ليصبح "وزارة الفنون والتعددية الثقافية"، مما يعكس التنوع الكبير الذي يتسم به شعب ترينيداد وتوباغو.

واسترعى الدكتور غوبيسينغ انتباه الحضور إلى المبادرات التي تقوم بها حكومة ترينيداد وتوباغو في مجال التعليم مثل زيادة عدد المراكز المعنية بالتربية في الطفولة المبكرة، والعمل المضطلع به في مجال التعليم العالي، والتدابير المتخذة لتعزيز جودة النظم التعليمية على المستويين الابتدائي والثانوي، وتنظيم معارض علمية على المستوى الثانوي لتعزيز وعي الطلبة بتطبيقات العلوم في الحياة اليومية، وتوزيع الحواسيب المحمولة على طلبة المدارس الثانوية وتحسين إمكانيات الانتفاع بخدمات الإنترنت في البلاد.

وقال الدكتور غوبيسينغ إن اللجنة الوطنية في ترينيداد وتوباغو تعتبر حالياً إحدى أكثر اللجان الوطنية نشاطاً في الكاريبي، وأنها تحظى بدعم قوي من الحكومة. وأشار بوجه خاص إلى شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو الخاصة باللجنة. وأخيراً، أقر الدكتور

غوبيسينغ بعدم استفادة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي من الدروس المستخلصة من المشكلات المشتركة التي تواجهها وباستجاباتها المجزأة لهذه المشكلات، آملاً أن تفضي المداولات التي سيتخللها هذا الاجتماع إلى إعداد برنامج وميزانية يتسمان بالاتساق والفعالية ويلبيان احتياجات منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي والدول الجزرية الصغيرة النامية. وختم الدكتور غوبيسينغ كلمته بالإعلان عن الافتتاح الرسمي للمشاورات. والتقطت فيما بعد الصورة الرسمية للمشاركين في الاجتماع.

ثانياً ـ اعتماد النظام الداخلي المؤقت

اعتُمد النظام الداخلي من دون إدخال أي تعديلات عليه.

وانتُخبت هيئة المكتب على النحو التالي:

الرئاسة: ترينيداد وتوباغو

نيابة الرئاسة: كوبا وغرينادا

المقرر الرئيسي: بيرو

معاونا المقرر: سانت فنسنت وغرينادين والمكسيك

واعتُمد جدول الأعمال بعد إدخال تعديل واحد عليه.

واستعرض السيد دورفيل بعد ذلك العملية التحضيرية لإعداد البرنامج والميزانية، واصفاً إياها بأنها عملية طويلة نظراً إلى امتدادها لمدة سنتين تقريباً. وأشار إلى أن هذه المهمة لا تقتصر على الأمانة، وأنها تنفذ على المستوى الحكومي الدولي. وأثناء تقديم لمحة عامة عن أهم برامج اليونسكو، شدد السيد دورفيل على المجالات الرئيسية التي ينبغي تدعيمها في كل من قطاعات المنظمة، وعلى أهمية تطلعات الدول الأعضاء فيما يخص البرامج. وكان أحد أهم الأمثلة بالنسبة إلى المنطقة الاستجابة إلى أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث على غرار الكارثة التي ضربت هاييتي حديثاً. وأخيراً، ذكّر السيد دورفيل بأن تاريخ 2010/7/12 هو الموعد النهائي لإرسال الإجابات المكتوبة على الاستبيان إلى المقر بصورة مباشرة، مضيفاً أنه سيُعد إثر ذلك وثيقة (منتصف آب/أغسطس) تتضمن مشروعات الاقتراحات التي ستُقدّم إلى المجلس التنفيذي في دورته رقم 185 (5-2010/10/21).

الملاحظات الأولية للجان الوطنية

بيرو

يشكل الاستبيان خطوة هامة جداً تؤدي إلى إعداد وثيقة متينة للبرنامج والميزانية. لكن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في نهاية المطاف على المستوى القطري كانت مشتتة ومحدودة للغاية وقليلة الأهمية. ولم تُنشأ أي هيئة رسمية لمتابعة هذه العملية علماً بأنها أدت إلى استهلاك الموارد. وكان ينبغي إجراء تقييم مسبق للبرنامج والميزانية بغية تحديد المشكلات وإدخال التعديلات اللازمة على البرامج المتفق عليها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية منصوص عليها في مختلف الاتفاقات التي توصل إليها المجلس التنفيذي على مدى السنين وأنه يمكن للجان الوطنية أن تساعد فيها.

كوبا

لم تتوافر رؤية استراتيجية لما تنوي اليونسكو تحقيقه في السنوات المقبلة وكيف يمكن بالتالي إبراز صورة المنظمة وتحقيق الفعالية في أنشطتها؟ وانتقدت كوبا أوجه القصور البنيوية العامة مثل الفجوة القائمة بين القطاعات والبرامج، مشيرةً إلى أنه يصعب تحديد الروابط فيما بينها لأنها عبارة عن معاقل إقطاعية منفصلة لا تواصل بينها، وهو أمر كانت الدول الأعضاء تود تغييره. ودعت كوبا إلى عقد منتدى يخصص لاتخاذ القرارات بشأن الخطوات الإضافية التي ينبغي القيام بها في هاييتي.

باراغواي

نظراً إلى حجم الكوارث التي ضربت شيلي وغواتيمالا والسلفادور وهندوراس وغيرها من البلدان التي تأثرت بأعاصير وكوارث طبيعية شديدة، دعت باراغواي إلى التعامل مع هذه البلدان بالطريقة نفسها التي تم التعامل بها مع هاييتي.

بوليفيا

اعتبرت بوليفيا أن الاستبيان لم يتح فرصة صياغة برامج جديدة وأن اللجان الوطنية تفتقر إلى الموارد المالية وتواجه مشكلات كبيرة في تحقيق الأهداف المحددة لعام 2015 ولعام 2021.

المكسيك

أشارت المكسيك إلى أنه لم يتم إبراز التجارب والاستراتيجيات الناجحة التي تحققت في كل من قطاعات اليونسكو بغية مناقشتها في المقر تمهيداً لإمكانية اعتمادها في القطاعات الأخرى التابعة للمنظمة. ولم تراع المشاورات نتائج عمليات التقييم التي أجريت في عدد من القطاعات والتي أظهرت أنه تم تجاهل بعض الجوانب. وأخيراً، دعت المكسيك إلى إيلاء المزيد من الأهمية لوضع البلدان ذات الدخل المتوسط، ذلك أن استخدام هذا المصطلح في أمريكا اللاتينية يحجب أوجه التفاوت الهائلة في مجتمعات هذه المنطقة التي تُعتبر أكثر المجتمعات تفاوتاً في العالم. كما أن المعايير المعتمدة حالياً تحول دون انتفاع بلدان أمريكا اللاتينية بالمساعدة الإنمائية الدولية، والموارد والبرامج، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي بين بلدان الشمال - الجنوب - الجنوب.

أولاً - مشاورات المكاتب الجامعة بشأن مشروع البرنامج والميزانية (36م/5)

شكلت الوفود أفرقة عمل على أساس المكاتب الجامعة التي تنتمي إليها (مونتيفيديو وكيتو وكينغستون وهافانا وسان خوسيه) لمناقشة الاستبيان الخاص بالمشاورات والموافقة على المواقف المشتركة في هذا الشأن.

الثلاثاء، 6 تموز/يوليو 2010

أولاً - كلمة عامة بشأن التقرير الذي قدمته المكاتب الجامعة

ثانياً - مناقشة عامة قائمة على الاستبيان بشأن إعداد مشروع البرنامج والميزانية

طبقاً لجدول الأعمال، تم تقديم الاستنتاجات التي توصلت إليها المشاورات في المكاتب الجامعة الخمسة في أمريكا اللاتينية والكاريبي وجرى استعراضها في الجلسة العامة. وشهدت هذه الجلسة أيضاً مناقشات بشأن الاستبيان قدّم خلالها المشاركون اقتراحات إضافية، وأكدوا مجدداً أنسب النهوج المشتركة.

وترد في الفقرات التالية ما نتج عن هذه العملية من إجابات وتدابير اقتُرح إدراجها، كل موضوع على حدة، في البرنامج والميزانية لليونسكو لفترة العامين 2012-2013.

الأولويات العامة لليونسكو

أفريقيا والشتات الأفريقي

- تؤيد أمريكا اللاتينية والكاريبي الإجراءات التي تتخذها بلدان المنطقة بشأن هاتين المسألتين.
- ينبغي تقييم النتائج المحرزة في إطار الأولوية التي أُعطيت لأفريقيا في برنامج اليونسكو بغية التأكد بموضوعية مما إذا كانت أفريقيا تحصل على ما يلزمها من عناية وتمويل.
- تم تحديد أفريقيا على أنها منطقة ذات أولوية نتيجةً للجهود الرامية إلى محاربة الفقر، ويتعين بالتالي تحديد الأنشطة ذات الأولوية التي تحتاج إليها المناطق الفقيرة والمناطق المتأثرة بالنزاعات.
- ينبغي تعديل نموذج المساعدة الإنمائية القائم حالياً على الدخل المتوسط لاستهداف الفئات المحرومة داخل البلدان، مما يمكّن الفئات المستضعفة في أفريقيا وغيرها من المناطق التي تُستخدم فيها مؤشرات مماثلة من الاستفادة مباشرةً من المساعدة الإنمائية.
- اقتُرح إعطاء الأولوية نفسها التي تحظى بها أفريقيا للفئات المنحدرة من أصول أفريقية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، كما اقتُرح تعزيز المعارف المتعلقة بالجذور الأفريقية لسكان المنطقة عن طريق إعداد مصنفات التاريخ الإقليمي.
- توسيع نطاق تبادل الخبرات الناجحة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.
- إعداد خطة عمل طويلة الأجل مع الاتحاد الأفريقي.
- بحث إمكانية إدراج منطقة الكاريبي بوصفها أولوية عامة في سياق الدول الجزرية الصغيرة النامية.

المساواة بين الجنسين

- ينبغي لليونسكو أن توفر ما يلزم من العناية والتمويل لهذا الموضوع.
- يتعين إتاحة المزيد من الدورات التدريبية ابتداءً من سن مبكرة فيما يخص القضايا المتعلقة بالجنسين، مع إيلاء اهتمام خاص للجماعات المستضعفة.
- يجب أن يركز التعليم على قضايا الجنسين، ويتعين على جميع قطاعات اليونسكو ضمان تضافر للجهود المبذولة.
- كثيراً ما يؤدي أشكال عدم المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى ظاهرة العنف. ولا ينبغي حصر قضية المساواة بين الجنسين في مجالي التعليم والتوظيف، بل ينبغي معالجتها على نطاق المجتمع برمته. ويمكن للمنطقة في هذا الصدد أن توفر خبرتها في البرامج الخاصة بالتدابير الوقائية (التربية الجنسية للوقاية من حمل المراهقات)؛ وتعليم النساء للدخول إلى عالم العمل؛ وتمكين النساء؛ والمنح الدراسية؛ وإزالة القوالب النمطية في الكتب المدرسية وفي مجال التدريس؛ وأنشطة التدريب وتعزيز الوعي لدى المعلمين؛

وتعزيز الخيارات المهنية المرتبطة تقليدياً بالرجال؛ ودعم النساء اللواتي يشاركن في أنشطة علمية.

- يمكن لليونسكو أن تقدم علي تقييم تأثير المعايير الوطنية والدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وأن تشجع على إعداد دراسات ومؤشرات ذات صلة بالموضوع.
- عند معالجة موضوع المساواة بين الجنسين، ينبغي الإشارة إلى الرجال والنساء على حد سواء، عوضاً عن الإشارة إلى النساء فقط.

أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والجماعات الأصلية

- ينبغي أن تتضمن جميع قطاعات البرنامج عنصراً خاصاً بالاستيعاب الاجتماعي.
- يتوجب على كل منطقة أن تحدد مجموعة من الأنشطة والبرامج والميزانيات الخاصة بأقل البلدان نمواً.
- يجب تشجيع الحكومات المركزية والمحلية على بذل جهود منسقة لمساعدة الجماعات المستضعفة.
- إن تمكين الفقراء يستدعي إعداد برامج تقوم على المعارف والمهارات التي يتمتعون بها، وينبغي إشراك الفقراء في إعداد هذه البرامج.
- يتعين تعزيز معارف السكان الأصليين ولغاتهم لزيادة وعي المجتمع المدني بقيمتها وأهميتها، وذلك من خلال برنامج تعليمي مشترك بين الثقافات.
- ينبغي لبلدان المنطقة أن تشارك على نحو أوسع في البرنامج الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

الشباب

يشكل الشباب أكبر الفئات السكانية في المنطقة، ومن الضروري بالتالي توفير أنشطة بناءة خارج المدرسة للشباب والتشجيع على مشاركتهم في هذه الأنشطة لتفادي المشكلات الخطيرة التي يواجهونها (العنف والجريمة المنظمة).

- لا يوجد في الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة منتدى شبيه بمنتدى الشباب الذي استضافته اليونسكو قبل انعقاد المؤتمر العام. ومع أن هذا المنتدى يُعتبر مفيداً في حد ذاته، فإن تأثيره لا يزال محدوداً لأنه ليس مبنياً على مشاركة الشباب في إعداد البرامج والمبادرات الخاصة بهم.
- يتعين العمل مع الشباب لتحديد استراتيجية إقليمية خاصة بهم على أساس المبادرات المتعلقة بالشباب القائمة حالياً، لا سيما في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (مثل البرلمانات الخاصة بالشباب والمنتديات الإقليمية)، ويتعين متابعة التوصيات التي ستُقدّم خلال الجلسة المقبلة للمنتدى العالمي للشباب المزمع عقدها في المكسيك.
- ينبغي تسخير استخدام الشباب لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض بناء شبكات التبادل العلمية والثقافية.
- يتعين تقوية منظمات الشباب من خلال السياسات العامة.

- ينبغي تقوية كل من شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة ومنتدى الشباب والمنتدى الإقليمي للشباب.
- يتعين زيادة التمويل.
- ينبغي التشجيع على التصديق على الشهادات المهنية للدخول إلى سوق العمل وعلى إعداد برامج تقنية وبرامج موجهة نحو الإنتاج.
- يتعين تعزيز الجوانب الإيجابية الحالية التي تدعم التغيير بغية تعزيز المهارات والإبداع.

التعليم

- التعليم هو حق أساسي من حقوق الإنسان. وتدعم منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي المجالات الأربعة ذات الأولوية التي تم تحديدها في هذا المجال، لكنها تعتبر أن الجودة عامل أساسي في التعليم، لا سيما فيما يخص الجماعات المستضعفة، وأن أحوال الفقراء لن تتحسن إذا بقوا يحصلون على تعليم سيء.
- يتعين تدعيم دور اليونسكو الرائد في مجال التعليم على أساس الأنشطة التي تضطلع بها مختلف وكالات الأمم المتحدة وعلى أساس التعاون الدولي وفقاً لما تم تحديده في الاتفاقات الدولية التي تشمل التعليم للجميع والهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية.
- يتمثل أهم الأسئلة المطروحة في ما يلي: ما هي العوامل التي حالت دون تحقيق أهداف التعليم للجميع؟ إن هذه الأهداف واضحة ولا ينبغي تغييرها. لكنه لم يتم اعطاء الاعتبار الكامل لتحديد الأنشطة القائمة على الظروف الحالية في المنطقة. ونتيجة ذلك، ينبغي إعداد برامج وأنشطة تلبي بوجه خاص احتياجات أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجموعة من المجالات مثل الهجرة، والوقاية من الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها، وأوضاع ما بعد النزاعات، ومراعاة التعليم للاحتياجات الاجتماعية، وتعزيز الحياة بعيداً عن العنف. ويتعين تقييم تأثير هذه البرامج والأنشطة على التعليم. وبما أن المشكلات المذكورة ناجمة عن الفقر، فإننا ندعو إلى اتّباع تعليم يتيح التخلص من الفقر والانتقال إلى حالة من الثراء.
- ينبغي مراعاة العمل الذي تضطلع به الكراسي الجامعية لليونسكو وشبكة المدارس المنتسبة للمنظمة لمواجهة التحديات التي تعوق تحقيق أهداف التعليم للجميع من خلال تعزيز الدعم المخصص لهذه الشبكات.
- ثمة مستوى أعلى من الالتزام بتعميم الانتفاع بالتعليم الثانوي والبرامج الخاصة بمرحلة ما بعد محو الأمية في البلدان ذات الدخل المتوسط.
- يمكن إثراء الخبرة الواسعة التي تم اكتسابها في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجال تعليم المهاجرين ويمكن تبادل هذه الخبرة مع الآخرين إذا ما أدرجت في برامج اليونسكو.

وتولي المنطقة أهمية خاصة للمبادرات المضطلع بها في المجالات التالية:

- إعداد نظم تعليمية مشتركة بين الثقافات وثنائية اللغة بلغات السكان الأصليين من خلال محاور عمل محددة؛

- الوقاية من فيروس ومرض الإيدز من خلال تعليم شامل في مجال الحياة الجنسية والصحة الإنجابية يقوم على المساواة بين الجنسين؛
- التعليم الموجه نحو الإنتاج لتوليد الثروة، مع التركيز على التعليم الثانوي؛
- اعتماد شهادات التعليم العالي والتصديق عليها؛
- التعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- إن الخبرة في استخدام تكنولوجيا الاتصال في مجال التعليم في أمريكا اللاتينية والكاريبي غير مستثمرة على النحو الكامل.
- تبادل المبادرات الناجحة في إطار برامج محو الأمية ودعمها، ومنها طريقتا "نعم أنا أستطيع" و"نعم أستطيع أن أحسّن" (كوبا)؛
- الإنصاف في مجال تدريب المعلمين بغية إشراك الرجال في هذه الأنشطة؛
- التربية والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة في مجال التعلم والتعليم الجامع؛
- يمكن لليونسكو أن تستفيد من الخبرة المكتسبة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويمكن تحقيق ذلك على سبيل المثال من خلال "خطة تسخير الترابط التعليمي وتكنولوجيا المعلومات الأساسية لأغراض التعلم عن طريق الإنترنت - حاسوب لكل طفل"، وهي خطة نُفذت في المدارس الابتدائية في أوروغواي، ومن خلال برنامج "حاسوب محمول لكل طفل" في بيرو الذي حاز على جائزة من اليونسكو.

العلوم الطبيعية

تم تقديم الاقتراحات التالية في مجال العلوم الطبيعية:

- إعطاء الأولوية لتعليم العلوم بوصفه وسيلة لإحداث تغيير في الفكر العلمي، لا بوصفه دراسة معزولة للمجالات العلمية.
- إعطاء الأولوية للتشديد على قيمة التنمية والابتكار في المجالين العلمي والتكنولوجي بوصفهما عاملين من عوامل الاستيعاب الاجتماعي والتنمية البشرية المستدامة.
- إدراج تنمية العقلية العلمية بوصفها موضوعاً جديداً في شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو.
- تدعيم البرامج العلمية الدولية (البرنامج الهيدرولوجي الدولي، ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية وتدعيم الروابط فيما بينها.
- توثيق الروابط بين الأكاديميات والكليات العلمية.
- ربط التقدم العلمي بنوعية الحياة.
- إنشاء صندوق خاص لتعليم العلوم والوقاية من المخاطر.

- تعزيز قيمة المعارف التقليدية.
- بناء القدرات في مجال إدارة المواقع.
- التشجيع على بناء القدرات في مجال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها.
- تعزيز تبادل التكنولوجيات على نطاق أوسع.
- تسليط المزيد من الأضواء على أنشطة قطاع العلوم الطبيعية.
- تأمين المياه وإدارة الموارد المائية.
- العلوم الإيكولوجية والنظام الإيكولوجي في الكاريبي نظراً إلى ارتباطه ببرنامج الإنسان والمحيط الحيوي والتنوع البيولوجي.
- المصادر البديلة للطاقة: نظراً إلى أوجه عدم اليقين المتعلقة بمصادر الطاقة في الكاريبي، تقع على عاتقنا مسؤولية ضمان توفير مصادر بديلة ومتجددة للطاقة عندما يصبح ذلك ضرورياً.
- تعزيز الدعم المخصص لمشروع "Sandwatch" (مراقبة الشواطئ).
- إعداد الأنشطة اللازمة للتصدي لتأثير تغير المناخ على المنطقة، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة.
- إدراج عناصر خاصة بالابتكار.
- إيلاء المزيد من الأهمية لأخلاقيات العلوم عن طريق تحديد الأفراد بوصفهم محط تركيز الأنشطة المضطلع بها.

العلوم الاجتماعية والإنسانية

- يُعتبر أن كل مجالات النشاط العلمي تنطوي على معضلات أخلاقية وأن المعارف العلمية تستند إلى عدد كبير من المبادئ الأخلاقية. وينبغي لليونسكو بالتالي أن تواصل سعيها إلى وضع معايير محددة والتأمل في هذه القضايا من خلال نشرها ومن خلال دعم اللجان الوطنية المعنية بأخلاقيات البيولوجيا.
- إن العمل المضطلع به في إطار برنامج إدارة التحولات الاجتماعية وفي مجال حقوق الإنسان وعدم التمييز حظي بتعليقات إيجابية وينبغي تعزيزه.
- وتم أيضاً تقديم الاقتراحات التالية:
- تعميق برنامج إدارة التحولات الاجتماعية واستخدامه بالتزامن مع استراتيجيات أخرى أثناء معالجة مشكلة الهجرة على أنها قضية ذات أولوية.
- مواصلة تقديم الدعم لمنتديات وزراء التنمية الاجتماعية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي وتعزيز هذا الدعم.
- مواصلة العمل على أساس الأفكار المنصوص عليها في إعلان بوينس آيرس الذي اعتُمد خلال المنتدى الدولي المعني بالصلات بين العلوم والسياسات الاجتماعية.

- التشديد على أهمية إنشاء مركز من الفئة 2 معني بالهجرة في إكوادور.
- ينبغي لليونسكو أن تقيم تحالفات مع الاتحادات الرياضية الدولية (المعنية بكرة القدم والكريكيت والبيسبول وكرة السلة والهوكي على سبيل المثال) في ضوء الدور التعليمي والتدريبي لهذه الاتحادات بغية تعزيز قيم الرعاية الصحية والوقاية من الإدمان والعنف والعمل الجماعي وعدم التمييز والاستخدام السليم لأوقات الفراغ في صفوف الأطفال والشباب.
- ترويج الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في غواتيمالا بوصفها عاصمة عالمية للفلسفة لعام 2012.
- القضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة.
- اللامركزية والسلطات المحلية.
- التعاون الدولي من خلال تعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى إقامة شبكات مهنية.
- الديمقراطية بوصفها عاملاً حافزاً للتعاون الدولي.
- مواصلة دعم مشروع خوسيه مارتي للتضامن الدولي.
- إنشاء صندوق بحوث العلوم الاجتماعية.
- إعداد أنشطة ذات صلة بموضوع التهميش الذي يعاني منه الشبان المعرضون للخطر في أمريكا اللاتينية والكاريبي وبالعنف الذي يمارسه الشباب.

الثقافة

اعتبرت المجالات ذات الأولوية مجالات ملائمة، إلا أن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تحتاج إلى أنشطة تركز على ثلاثة من هذه المجالات هي:

- مشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة صون التراث؛
- تعزيز التنوع الثقافي؛
- تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية.
- تنمية مفهوم الثقافة بوصفها حقاً من حقوق الإنسان وعاملاً حيوياً في تحقيق التنمية الشاملة.
- ذُكر أنه لم يتم إبراز موضوعي الثقافة والهوية على النحو المناسب في المجالات ذات الأولوية، وطُلب بالتالي اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذا الأمر.
- التشجيع على الحوار بين الثقافات لإتاحة التعبير عن الهوية وعن احترام الفوارق.
- حماية لغات السكان الأصليين المهددة بالاندثار من خلال تعزيز الحوار بين الثقافات.
- مشاركة المتاحف في صون اللغات.

- التشجيع على تصديق جميع بلدان الكاريبي على الاتفاقيات الثقافية.
- تعزيز الجهود الرامية إلى إسداء المشورة للدول الأعضاء بشأن تقديم ملفات الترشيح لضمان اتسام القوائم بتوزيع جغرافي يتيح تمثيلاً مناسباً.
- إجراء حلقات تدارس بشأن تنفيذ كل من الاتفاقيات الثقافية بغية تيسير رصد اللجان الوطنية لتطبيق الاتفاقيات، بما في ذلك الاضطلاع بأنشطة مع الموظفين المدنيين والمشرعين فيما يخص هذه الاتفاقيات.
- إعداد برامج تضمن مشاركة المجتمعات المحلية في حماية التراث.
- الوقاية من المخاطر التي تهدد التراث الثقافي والتخفيف من آثارها.
- تعزيز قدرات الأمانات المكلفة بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الثقافية التي دخلت حيز النفاذ.
- تسليط الضوء على العمل الذي تقوم به شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو فيما يخص ترويج التراث وتحمل مسؤوليته، وعلى الحاجة إلى مواصلة تشجيع أعمال هذه المدارس لتنفيذ الأنشطة المدرجة في قطاع الثقافة.
- تدعيم قدرات وزارات الثقافة والمعاهد الثقافية والأنشطة المشتركة في مجال السياسات، والتدريب المخصص لموظفيها.
- تعزيز شبكات المعلومات الوطنية التي توفر تقديرات بشأن مساهمة الثقافة في الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء والتشجيع على الأنشطة التي تظهر علاقة الثقافة بالأهداف الإنمائية للألفية وأهمية الثقافة بالنسبة إلى هذه الأهداف.
- مواصلة تمويل مجموعة من المشروعات مثل مشروع الحد من الفقر عند الشباب من خلال السياحة والتراث (مسار الشباب).
- تعزيز الثقافة والتراث بوصفهما محركاً رئيسياً للتنمية المستدامة.
- عقد حلقة تدارس بشأن القيود المرتبطة بحقوق المؤلف.
- تدعيم مشروع كاباك نان (مسار الإنكا) الذي يجري إعداده في ستة بلدان في منطقة الأنديز.
- تعزيز عملية إعداد جائزة خاصة باليونسكو للتميز في صناعات الحرف اليدوية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي ودعم هذه العملية.
- توفير دعم مالي لمنتدى وزراء الثقافة المزمع عقده في بوليفيا عام 2011 (تكاليف السفر).

الاتصال والمعلومات

المجالات ذات الأولوية في قطاع الاتصال والمعلومات لها أهميتها. وأقر المشاركون بالمساهمة والنجاح الرائعين اللذين اتسم بهما برنامج ذاكرة العالم بوجه خاص. لكن في المقابل، اعتبر أن القطاع لا يأخذ في الاعتبار الموضوعات التالية التي هي ذات أهمية كبيرة أيضاً:

- مجتمعات المعرفة من المنظور التعليمي، لا من المنظور التكنولوجي فقط.

- التربية المدنية التي قد يؤدي عدم توافرها إلى إضعاف ممارسة حرية الصحافة والانتفاع المجاني بالمعلومات.
- لم يتم استطلاع دور وسائل الإعلام في الوقاية من الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها بقدر كافٍ.
- تعزيز دور اليونسكو بوصفها الوكالة المعنية بتنسيق مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.
- دعم إذاعات المجتمعات المحلية لأغراض تربوية واجتماعية.
- مشاركة المجتمعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة التمييز.
- الاستخدام السليم لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.
- دراسة البرمجيات المجانية والبحث عن هذا النوع من البرمجيات.
- الاقتراح المقدم بشأن إنشاء مركز عالمي معني بحرية التعبير.
- تعزيز انتفاع الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المحرومة في مجتمعاتنا المحلية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- إقامة الشراكات مع وسائل الإعلام لأغراض التنمية المستدامة وزيادة المشاركة من خلال وسائل الإعلام في المجتمعات المحلية.
- تعزيز هيئات الرصد فيما يخص مرصد مجتمع المعلومات.
- تعزيز الوعي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية البشرية ولتضييق الفجوة الرقمية.
- النظر في المساهمات الناجمة عن حلقة التدارس الأمريكية الأيبيرية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- الحاجة إلى إجراء دراسة بشأن تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصال على وسائل الإعلام (الصحافة) وعلى التعليم (التعلم).
- البحث عن برمجيات بديلة مثل "لينوكس" (LINUX) بغية سد الفجوة الرقمية وزيادة إمكانيات الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ثقافة السلام

- إن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم ينتهي هذا العام ويتوجب بالتالي استكماله بمضامين محددة تتناول تعليم الأخلاقيات والتربية المدنية والمسؤولية المدنية، وفقاً لنتائج حلقات التدارس التعاونية التي نُظمت بقيادة اليونسكو مع البلدان الأمريكية الأيبيرية في مجال التربية من أجل ثقافة السلام.
- انعاش هذا الموضوع عن طريق برنامج خاص بثقافة السلام لتثبيت النزعة الإنسانية الجديدة.
- تعزيز الموضوعات المتعلقة بتعليم القيم ومفهوم الاستيعاب.

- إنشاء لجان وطنية.
- إدراج الموضوعات التالية في المحاور الرئيسية لبرنامج العمل الخاص بثقافة السلام: التعريف بالقيم والهجرة والمجتمعات المتعددة الثقافات وتعزيزها.

الأنشطة الجامعة للتخصصات والمشتركة بين القطاعات

- يجب ألا يؤدي مفهوم الأنشطة المشتركة بين القطاعات إلى تشكّل هيئات بيروقراطية.
- ينبغي النظر إلى الأنشطة المشتركة بين القطاعات على أنها أسلوب عمل بين القطاعات لكي لا تعمل كبرامج معزولة، وينبغي أن تكون هذه الأنشطة جسراً بين مختلف القطاعات.
- إن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أكدت مجدداً أهمية اضطلاع القطاعات الخمسة للمنظمة بأنشطة في مجال الهجرة وعدم التمييز لتصبح هاتان القضيتان موضوعاً مشتركاً بين القطاعات.

دور اليونسكو في منظومة الأمم المتحدة والتعاون والشراكات

- تعزيز تمثيل اليونسكو في البلدان التي لا يوجد فيها مكتب ميداني.
- التشجيع على الاعتراف باللجان الوطنية في المنطقة بوصفها شركاء مع الأمم المتحدة.
- المشاركة في إعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بالبلدان التي لا يوجد فيها مكتب يمثل اليونسكو.
- الاستناد إلى الميزات النسبية لليونسكو فيما يخص إصلاح الأمم المتحدة (أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية).
- تعزيز الشراكات للتعاون على المستويين الوطني والإقليمي.
- نشر الأنشطة وتعزيزها.
- التماس معلومات عن نتائج برنامج التدريب التجريبي الخاص بصندوق الأمم المتحدة لمكافحة تعاطي المخدرات.
- تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية وزيادة مشاركة المجتمع المدني ومساهمته في تنفيذ برامج اليونسكو ومشروعاتها.

اللجان الوطنية لليونسكو

- إيلاء المزيد من الاهتمام لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي وتعزيز مشاركة هذه المنطقة في جلسات الحوار الإقليمي التي تنظمها اليونسكو.
- تخصيص المزيد من الموارد للأنشطة الميدانية وزيادة عدد البرامج الميدانية لمعالجة الأوضاع المحلية في كل من بلدان المنطقة.
- توطيد التعاون مع "المركز الإقليمي للنهوض بالكتاب في أمريكا اللاتينية والكاريبي" في إطار متابعة القرار الذي اعتمده المجلس التنفيذي في دورته

رقم 182 بشأن أهمية التعاون مع هذا المركز والاضطلاع بأنشطة مشتركة بين القطاعات معه.

- زيادة الميزانية المخصصة للبرامج وخفض الميزانية المكرسة للمهام الإدارية والموارد البشرية.
- تعزيز وعي الشركاء باللجان الوطنية.
- التشجيع على تبادل أفضل الممارسات بين اللجان الوطنية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- التشجيع على تنسيق المكاتب الميدانية والمراكز من الفئة 2 مع اللجان الوطنية.
- تحقيق التآزر بين المكاتب الميدانية والحكومات والبرلمانات والجامعات.
- الاستثمار في بناء قدرات اللجان الوطنية وتحسين التدريب وشبكات المعلومات، وترجمة الوثائق بصورة عاجلة، لا سيما "الدليل العملي للجان الوطنية لليونسكو".
- نطلب إبراز الجهود والاقتراحات التي قدمناها خلال هذه المشاورات في البرنامج والميزانية المقبلين.
- تعزيز الدور التنسيقي للجان الوطنية عن طريق إبقائها على علم بجميع الأنشطة التي تضطلع بها كل من الهيئات التابعة لليونسكو في مجمل البلدان. وسيتيح ذلك معلومات للتقرير السنوي للحكومات.

إبراز صورة اليونسكو

- اعتماد اللغة الإسبانية بوصفها إحدى لغات العمل في اليونسكو في جميع المطبوعات ومضامين موقع الإنترنت الخاص بالمنظمة. وتمثل الإسبانية ثالث اللغات انتشاراً في العالم وثاني اللغات المدرّسة في العالم بعد الإنجليزية. ويؤدي عدم تعميم استخدام هذه اللغة في اليونسكو إلى الحد من تأثير المنظمة على ما قد يتراوح بين 450 و500 مليون شخص في العالم تشكل الإسبانية لغتهم الأولى أو الثانية.
- اعتماد اللغة البرتغالية أيضاً بوصفها إحدى لغات العمل في اليونسكو، وذلك وفقاً للطلب الذي وجهته البلدان الناطقة بالبرتغالية في الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر العام. وتمثل اللغة البرتغالية إحدى اللغات الخمس الأكثر انتشاراً في العالم، إذ يتكلمها أكثر من 250 مليون نسمة في ثمانية بلدان في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا وأوروبا. ومن الجدير بالذكر أن اعتماد البرتغالية بوصفها لغة عمل في المنظمة يتماشى مع هدف اليونسكو المتمثل في تعزيز التعدد اللغوي والتنوع الثقافي.
- إقامة الشراكات مع وسائل الاتصال في القطاعين العام والخاص لنشر أعمال اليونسكو (هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، وقناة "ناشونال جيوغرافيك"، وما إلى ذلك).
- العودة إلى إصدار مجلة "رسالة اليونسكو" بجميع اللغات الرسمية للمنظمة.

- ضمان مساهمة قطاع الاتصال والمعلومات في زيادة إبراز صورة القطاعات الأخرى للبرنامج.

اقتراحات أخرى:

- طلب إعداد استبيان أبسط وأوضح في المستقبل.
- إدراج هاييتي بوصفها أولوية من أولويات المنظمة وإعداد رؤية استراتيجية للأجلين المتوسط والطويل في هذا الصدد.
- إصدار بيان قوي بشأن برنامج ثقافة السلام.
- إبراز صورة الكاريبي في المقر - بدء العمل من هنا.
- الترويج لاستراتيجية أوضح فيما يخص العمل الذي تضطلع به المراكز من الفئة 2.
- الدعوة إلى المزيد من المرونة في الموافقة على مشروعات برنامج المساهمة وشرح الأسباب الكامنة وراء رفض هذه المشروعات أو عدم مواصلتها.
- التشجيع على قيام المكاتب الإقليمية أو الجامعة بتقييم المشروعات والموافقة عليها.
- ترشيد إدارة أموال برنامج المساهمة عن طريق إعطاء هذه المسؤولية للمكاتب المحلية أو الإقليمية أو الجامعة بغية تيسير الإطلاع على تقارير التقييم ودراستها واستكمالها في الوقت المناسب.
- دعوة اليونسكو إلى مواصلة توجيه أموال برنامج المساهمة من خلال مكاتبها المحلية أو الإقليمية لضمان وفاء اللجان الوطنية بمهام رصد البرامج التي أسندت إليها واستكمال التقارير التقنية والمالية المطلوبة في إطار البرنامج على نحو فعال وفي الوقت المناسب. فعدم القيام بذلك يؤثر على مستوى التمويل المتاح لفترة العامين التالية، وعدم تمكن المكاتب المحلية من توجيه أموال برنامج المساهمة لا يتماشى مع الطلبات التي وجهت إلى البلدان بشأن تعزيز إدارة البرامج والأموال الحكومية.
- تمكين اللجان الوطنية من المشاركة في تقييم البرنامج والميزانية، وفقاً لما نص عليه ميثاق اللجان الوطنية لليونسكو ومختلف الاتفاقات التي وقعها المجلس التنفيذي.
- زيادة الأموال التي تتلقاها منطقة الكاريبي في إطار برنامج المساهمة وتعزيز قدرات مكتبها الجامع بما أن هذا المكتب يلبي احتياجات الكثير من البلدان ويفتقر إلى الموارد.
- الإحاطة علماً بالطلب الذي قدّمته أوروغواي بشأن استضافة المشاورات الإقليمية المقبلة (2012).
- التوجه بالشكر إلى قسم العلاقات مع الدول الأعضاء واللجان الوطنية للفرصة التي أتاحها للمشاركة في هذه المشاورات التي مكنت بلدان المنطقة من التعبير عن احتياجاتها وأولوياتها، واستعراض الأساليب التي تقوم عليها المشاورات، لا سيما فيما يخص الاستبيان.

الأربعاء، 2010/7/7

أولاً - جلسة عامة بشأن دور اللجان الوطنية في عملية البرمجة القطرية المشتركة الخاصة بالأمم المتحدة، وبشأن بناء قدرات اللجان الوطنية وتحسين المؤتمرات والمشاورات الإقليمية المقبلة التي ستتناول الاستراتيجية المتوسطة الأجل والبرنامج والميزانية من حيث التأثير والفعالية

تلا مساعد المديرة العامة للتخطيط الاستراتيجي، السيد هانس دورفيل، بياناً تطرق فيه إلى دور اللجان الوطنية في عملية البرمجة القطرية المشتركة وما يقترن بهذه العملية من فرص وتحديات.

وشدد السيد دورفيل على عدم وجود أي أحكام تنص على مشاركة اللجان الوطنية في مختلف عمليات التكامل والتنسيق المتعلقة بالبرمجة القطرية المشتركة التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها. ونتيجةً لذلك، وبالنظر إلى أهمية اللجان الوطنية لليونسكو التي لا يوجد نموذج مماثل لها في أي منظمة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وقعت اليونسكو مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة تفاهم تنص الفقرة 2 من المادة الثالثة منها على أنه "يمكن للمنسق المقيم أن يدعو عضواً من إحدى اللجان الوطنية لليونسكو لحضور بعض اجتماعات أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تُناقش فيها قضايا برمجية معينة وتُعتبر مشاركة اللجنة فيها مفيدة، لا سيما الاجتماعات التي تُعقد في بلدان تعمل فيها اليونسكو بوصفها وكالة غير مقيمة". وتم تحديث المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إعداد مشروعات وثائق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفقاً لمذكرة التفاهم المذكورة.

وعلى ضوء ما سبق، أبدى السيد دورفيل ثقته بأن مضمون العرض والأنشطة المضطلع بها ساعدت على تبديد الشواغل التي أعرب عنها ممثل نيكاراغوا بشأن إجابة سابقة تتعلق بمشاركة اللجنة الوطنية لليونسكو في هذا البلد في إعداد وثيقة من جانب المنسق المقيم للأمم المتحدة في نيكاراغوا.

وتحدث السيد سياولين شينغ بعد ذلك عن الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لبناء قدرات اللجان الوطنية وتعزيز المؤتمرات والمشاورات الإقليمية المقبلة التي ستتناول الإستراتيجية المتوسطة الأجل والبرنامج والميزانية لليونسكو من حيث التأثير والفعالية. وأشار السيد شينغ إلى أن قدرات اللجان الوطنية متنوعة وتختلف فيما بينها إلى حد كبير. فبعض هذه اللجان متينة جداً وتحظى بموارد مالية ومؤسسية كبيرة، في حين يتسم البعض الآخر بالضعف وعدم الاستقرار وعدم النشاط ولا يحظى بأي دعم سياسي من الحكومة. واقترح السيد شينغ تنفيذ التدابير التالية لمعالجة هذا الوضع:

- الاضطلاع بأنشطة ترويجية؛
- دعم وضع اللجان وبنيتها؛
- بناء قدرات الموظفين؛
- تبادل أفضل الممارسات والبيانات المستمدة من الخبرات؛
- إقامة الشراكات مع اللجان الوطنية الأخرى.

وقدّم السيد شينغ فيما بعد الاقتراحات التالية:

- زيادة مشاركة الوزارات والمؤسسات الأخرى في بنية اللجنة الوطنية والأنشطة التي تضطلع بها؛

- تمكين الأمناء العامين من التمتع بمزيد من الاستقرار (اقتُرح اعتماد مدة تفويض لا تقل عن أربع سنوات)؛
- زيادة عدد الموظفين المتفرغين (ما لا يقل عن أربعة أو خمسة مهنيين).

وأيد السيد شينغ أيضاً فكرة التحالفات بين اللجان الوطنية الواقعة في بلدان الشمال وفي بلدان الجنوب (مثل التعاون القائم بين كندا والكاريبي فيما يخص برنامج الإنسان والمحيط الحيوي)، كما أيد عقد مؤتمرات إقليمية ومشاورات إقليمية ودون إقليمية.

وأخيراً، قام كل من الأمين العام للجنة الوطنية لليونسكو في جامايكا، السيد إيفرتون هنام، والأمين العام للجنة الوطنية لليونسكو في سانت كيتس ونيفيس، السيد أنتونيو مينار، بتقديم تقرير تناول نتائج فريق العمل المعني بتعزيز قدرات اللجان الوطنية لليونسكو في الكاريبي. وتجدر الإشارة إلى أن السيدين هنام ومينار زارا تسعة بلدان في المنطقة بين تموز/يوليو 2009 وآذار/مارس 2010 لتحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

- تعزيز التعاون بين اللجان الوطنية لليونسكو في منطقة الكاريبي؛
- المساعدة على توطيد العلاقات بين دول الكاريبي؛
- تبادل أفضل الممارسات والبيانات المستمدة من الخبرات.

وتبين أن المشروع الذي يجري تنفيذه بفضل الأموال المقدمة من اللجنة الوطنية لليونسكو في بلغاريا، مشروع قيّم وبناء. ولم تقتصر اجتماعات السيدين هنام ومينار على نظرائهما، إذ اجتمعا أيضاً مع عدد من الوزراء ورؤساء الدول ومع أعضاء من المجتمع المدني. واستنتج السيدان هنام ومينار أن معظم اللجان الوطنية في الكاريبي تعاني من أوجه ضعف على المستوى التنفيذي يمكن إرجاعها إلى التبدل السريع للأمناء العامين (تم تعيين ما لا يقل عن خمسة أمناء عامين في السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة) وإلى الاتفاق الثنائي المجزأ بين شعبة اللجان الوطنية في المقر واللجان الوطنية في المنطقة.

وعلى ضوء ما سبق، قدّم السيدان هنام ومينار التوصيات التالية:

- اضطلاع شعبة اللجان الوطنية في المقر بمهمة الإشراف الدائم على اللجان الوطنية، بخاصةٍ فيما يتعلق بتبدل الموظفين؛
- تحسين التواصل بين المقر والمكتب الجامع واللجان الوطنية الإقليمية عن طريق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- تشجيع المكتب الجامع وأخصائيي البرنامج لديه على زيادة تواتر الحوار والتفاعل مع اللجان الوطنية ومختلف الوزارات الحكومية وكبار المسؤولين؛
- يجب أن يدعو المكتب الجامع إلى عقد اجتماعات مع اللجان الوطنية لمتابعة المشروعات والبرامج التي يجري تنفيذها في المنطقة؛
- يجب أن تقوم شعبة اللجان الوطنية في المقر بتيسير تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه؛
- يجب إعادة النظر في الاتفاقات التعاقدية المستخدمة فيما يخص الأمناء العامين في المنطقة بغية تعزيز الاستمرارية في تشغيل اللجان الوطنية.

وأخيراً، شدد السيدان هنام ومينار على أن الرأسمال البشري هو الثروة الرئيسية للجان الوطنية.

وألقى البيان الختامي في الاجتماع السيد دييغو غراديس من رابطة "التقاليد من أجل الغد"، وهي منظمة تابعة للمجتمع المدني في سويسرا تربطها باليونسكو علاقات رسمية.

وشرح السيد غراديس أن مكتب المؤتمر العام اختار تسع منظمات غير حكومية دولية لمدة سنتين، مضيفاً أن اليونسكو تتسم بطابع فريد لأنها تعزز العلاقات مع المجتمع المدني. وأشار بوجه خاص إلى أن رابطة "التقاليد من أجل الغد"، التي تساعد الشعوب الأصلية والشعوب المنحدرة من أصول أفريقية في أمريكا اللاتينية على تأكيد هويتها الثقافية، تتولى مسؤولية العلاقات مع اللجان الوطنية.

وفي هذا السياق، قدّم السيد غراديس عدداً من الملاحظات والتعليقات بغية تحسين المشاورات لتتسم بمزيد من الإبداع ولتعزيز إجرائها عمودياً وفقاً لعملية تبدأ في الميدان وتنتهي في المقر، لا العكس. وختم قائلاً إن الوقت ملائم لتعزيز العلاقات بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو، وهو ما تدل عليه مشاركته في المشاورات الخاصة بالبرنامج والميزانية التي دعت إليها المديرة العامة ومساعد المديرة العامة للتخطيط الاستراتيجي.

وأخيراً، قامت الأمينة العامة للجنة الوطنية لليونسكو في ترينيداد وتوباغو، السيدة سوزان شورلاند، بإبلاغ الحضور أن المديرة العامة لليونسكو، السيدة إيرينا بوكوفا، تعتذر من جميع المشاركين عن عدم تمكنها من حضور الاجتماع. وبعد ذلك، تلا مساعد المديرة العامة للتخطيط الاستراتيجي، السيد هانس دورفيل، كلمة اعتذار أرسلت خصيصاً لتوضيح أسباب عدم حضور المديرة العامة.

وفي هذه الكلمة، اعتذرت السيدة بوكوفا عن عدم تمكنها من المشاركة في الاجتماع لأسباب غير متوقعة. وقالت إنها عمدت إلى الاتصال بزملائها للبقاء على علم بالعمل الذي تم إنجازه خلال اليومين الأولين من المشاورات. وشكرت السيدة بوكوفا حكومة ترينيداد وتوباغو على السخاء الذي أبدته باستضافتها لهذا الاجتماع وهنأت اللجنة الوطنية في ترينيداد وتوباغو بمناسبة الذكرى الأربعين لإنشائها.

وأشارت المديرة العامة إلى أن الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي في كانون الثاني/يناير والزلزال الذي تلاه في شيلي جعلا من المنطقة محط إهتمام دول العالم، مضيفة أن اليونسكو موجودة في هايتي وتعمل مع شركاء في الأمم المتحدة لإعادة تشغيل النظام التعليمي وصون التراث وبناء قدرات وسائل الإعلام في المجتمعات المحلية ومراعاة البعد الثقافي في عملية الإنعاش.

وركزت السيدة بوكوفا على السمات الثلاث التي ستحدد، حسب رأيها، الرؤية الطويلة الأجل للتعاون مع اليونسكو.

أولاً، أفادت المديرة العامة بأن المنطقة تصدرت مجمل البلدان النامية في مجال تحقيق أهداف التعليم للجميع. لكنها أضافت أن هذا الأمر حجب تفاوتاً كبيراً داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. ويجب بالتالي أن تصل برامج اليونسكو إلى أكثر الجماعات حرماناً وأضعفها حالاً، وأن تعزز التعليم متعدد اللغات الموجه إلى الشعوب الأصلية، وأن تضمن اكتساب الشباب والكبار ما يلزمهم من مهارات ومعارف للانتقال من عالم التعليم إلى عالم العمل.

ثانياً، شددت السيدة بوكوفا على أهمية التعاون العلمي في تحقيق التنمية المستدامة. وأوضحت أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل إحدى أولويات اليونسكو وأنه ستتم

مناقشة قضايا هذه الدول خلال الجلسة المقبلة لمنتدى اليونسكو للمستقبل. وشددت أيضاً على أن الحدثين المأساويين اللذين ضربا هاييتي وشيلي هذا العام أظهرا أن التمتع بنظام إنذار جيد لا يكفي وحده إذا كانت فعالية هذا النظام تتأثر سلباً بنقص المعارف المتعلقة بالاستعداد للكوارث على المستوى المحلي.

ثالثاً، أوضحت المديرة العامة أنها عاقدة العزم على إقناع البلدان والمؤسسات الدولية بأن الثقافة تؤدي دوراً مركزياً في التنمية، مضيفةً أن اليونسكو ستثير هذا الموضوع خلال مؤتمر قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر المقبل. وأشارت السيدة بوكوفا إلى أن التنوع الثقافي يوفر عائدات إنمائية للمجتمع برمته، ويوفر فرص العمل ويسهم في التلاحم الاجتماعي والمصالحة وبناء السلام.

وختمت المديرة العامة كلمتها بالتشديد على أن كلاً من اللجان الوطنية لليونسكو يمثل حليفاً استثنائياً للمنظمة، وقالت إنها تتطلع إلى زيارة المنطقة في المستقبل القريب.

(أ) اعتماد التقرير النهائي الخاص بالمشاورات

تلا المقرر مشروع التقرير النهائي الخاص بالمشاورات خلال الجلسة العامة، وأحاط علماً بالاقتراحات والتعليقات التي قدّمها الممثلون الإقليميون لإدراجها في الوثيقة في أسرع وقت ممكن. واعتُمد التقرير كاملاً بالإجماع.

(ب) شكر للجنة الوطنية لليونسكو في ترينيداد وتوباغو

أقر جميع المشاركين في الاجتماع بالجهود التي بذلتها اللجنة الوطنية لليونسكو في ترينيداد وتوباغو، وتوجهوا بالشكر إلى اللجنة لاستضافة المشاورات وللاستقبال الحار الذي خصتهم به، وما أسبغته عليهم من كرم الضيافة خلال إقامتهم في البلد.

(جـ) زيارة ثقافية

نُظمت زيارة إلى محمية "وايلدفول تراست" في بوانت أبيار. وتعتبر هذه المحمية التي أُنشئت لحماية الطيور المستوطنة في ترينيداد فريدة من نوعها نتيجةً لموقعها في مجمع لتكرير النفط. ونظمت اللجنة الوطنية لليونسكو أمسية ثقافية في المحمية خلال فترة المساء للاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشائها.